



دور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية  
القضية الفلسطينية نموذجا.

**U.S. President Foreign Policy Powers  
The Palestine Issue as an Example.**

محمد صقر أبو ندى

Mohammed Saqer Abunada

ORCID

0009\_0005\_4326\_3972

Mississauga, Canada

دكتورة قانون عام وعلوم سياسية، جامعة القاضي عياض- مراكش

أستاذ القانون البحري جامعة الأمة لتعليم المفتوح- غزة

أستاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان جامعة فلسطين- غزة

[M\\_H84@outlook.com](mailto:M_H84@outlook.com)

## ملخص الدراسة:

يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها محصلة لعملية صناعة واعية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية، متأثرة في ذلك بمجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية والتي لا تنتج أثرها بطريقة تلقائية، ولكن يقوم صانعو السياسة الخارجية بالتكيف مع المتغيرات. وأمام تعقيدات عملية صنع السياسة الخارجية في الوحدة الدولية محل الدراسة تنوعت الجهات الفاعلة في مجال صنع السياسة الخارجية بين فاعلين رسميين وفاعلين غير رسميين.

هذا يعني أن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية يتطلب تحديد نمط ترتيب العلاقات وتحديد الوزن النسبي لقوة كل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة تلك السياسة.

على اعتبار أن النظام الرئاسي الأمريكي يقوم على أسس فردية السلطة التنفيذية وفقا للصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس في المادة الثانية من الدستور، يقتصر بحثنا على دور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية، وتوضيح الممارسة الدستورية للفقرات المستقاه من المادة الثانية، أن الرئيس الأمريكي يمارس سلطة المبادرة لصنع سياسة خارجية (فقرة أولى) من خلال سياسة البيانات والمبادرات الصادر عن الرئيس (أولا) واقتراح يقدمه لإدارة التشريع (ثانيا). وسلطة تنفيذ السياسة الخارجية (فقرة ثانية) من خلال الاستجابة للأحداث الدولية (أولا) وعلاقته بالمجلس القومي (ثانيا).

## Summary:

The purpose of this study is to find out the extent of U.S the President's power in the field of foreign policy. The president's authority in foreign policy is rooted in Article II of the Constitution. The charter grants the officeholder as Chief Executive sole and unlimited authority to determine the nation's foreign policy. As such the first section of this

memorandum canvasses that the President plays a significant role in shaping and moulding the foreign policies.

The second section of this memorandum concludes that the power of the President to implement foreign policy by responding to international events and its relationship with the National Council is unquestioned.

#### مقدمة:

يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها محصلة لعملية صناعة واعية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية، متأثرة في ذلك بمجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية والتي لا تنتج أثرها بطريقة تلقائية، ولكن يقوم صانعو السياسة الخارجية بالتكيف مع المتغيرات لتحقيق الأهداف والمصالح القومية لدولة.

يظهر التعريف السابق أن فعالية وعدم فعالية تلك السياسة يتوقف على إدراك صناع القرار للمتغيرات، ومدى تأثير كل متغير على عملية الاختيار بين البدائل المتاحة، وعليه تذهب الواقعية والليبرالية المؤسساتية الجديدة إلى أن صنع السياسة الخارجية يرتبط بالخصائص الهيكلية والدور الوظيفي الذي تقوم به وتعمل ضمن إطاره الجهات والأطراف المعنية بصنع السياسة الخارجية، كما يرتبط بقدر كبير بطريقة وأسلوب ترتيب كل طرف ضمن هرمية الوحدة الدولية وتقاسم الأدوار والوظائف بين الأطراف والجهات الناشطة في مجال صنع السياسة الخارجية، حيث تشارك كل أجهزة وكيانات الوحدة الدولية بطريقة أو بأخرى في عملية صنع السياسة الخارجية.

هذا يعني أن فهم كيفية صنع السياسة الخارجية الأمريكية يتطلب تحديد معرفة نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتحديد الوزن النسبي لقوة كل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة تلك السياسة، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية.

يشمل نطاق المشاركة في صنع السياسة الخارجية جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتندرج تحت لواء السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي الأمريكي مجموعة من المؤسسات الدستورية\_ وزارة الخارجية، وزارة الدفاع والأجهزة الرئاسية\_ المكتب التنفيذي التابع للرئيس\_ وأمام تعقيدات عملية صنع السياسة الخارجية في الوحدة الدولية محل الدراسة وتتنوع الجهات الفاعلة في مجال صنع السياسة الخارجية بين فاعلين رسميين وفاعلين غير رسميين، على اعتبار أن النظام الرئاسي الأمريكي يقوم على أسس فردية السلطة التنفيذية وفقا للصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس في المادة الثانية من الدستور يقتصر بحثنا على دور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية.

### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من قدرة الولايات المتحدة على الاستفراد بإدارة القضية الفلسطينية وإفراغها من معناه الحقيقي وبالتالي وجب تغيير زاوية النظر حول خضوع المجتمع الأمريكي للإخبطوط اللوبي الإسرائيلي فقط وتسلط الضوء على دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية، وبفضل هذا التغيير المنهجي في زاوية الرؤية يمكن الكشف عن "المسكوت عنه" وإخراج اللامصرح به إلى منطقة الشعور.

### الإشكالية:

ما هو الوزن النسبي لدور الرئيس الأمريكي في صناعة السياسة الخارجية؟

### المنهج المتبع:

يمكن النظر إلى دور الفاعلين في صناعة السياسة الخارجية في الحالة الأمريكية من منظور التحليل البنائي- الوظيفي في تراث علم الاجتماع السياسي، يرى هذا المنظور الذي تفرضه النظرية البنوية الوظيفية، أن الفاعلين يساهمون بأداء وظائف معينة في البناء السياسي، وينظر لفاعلين وأدوارهم من خلال البنية التي تكونها وتحكمها، ومفهوم البنية الذي يقوم عليه هذا المنظور يعني الوحدة المكونة بطريقة ما من أجزاء، وماهية الدور أو الوظيفة التي يقوم بها كل جزء داخل البنية ضمن البناء السياسي المتكامل. أما مفهوم الوظيفة الذي يقوم عليه هذا المنظور أيضا فهو مأخوذ من الحياة العضوية وعلومها، واعتبار الكل مكوناً من أجزاء، يقوم كل جزء (وحدة) بوظيفة في هذا الكل الذي يقوم بدوره بوظائف في بيئة أوسع، فتؤثر الأجزاء في بعضها البعض، بحيث يكون هناك اعتماد متبادل- تأثير

وتأثر\_ أي أن التغيير في الجزء يؤثر في بقية الأجزاء، ومن هذا المنظور فإن الوظيفة يقصد بها "الإسهام" الذي تؤديه سلطة سياسية ما، سواء بالنسبة لبناء النسق ككل أو لإحدى الوحدات السياسية الأخرى في النسق المكونة له على أساس أن السلطة-صاحبة الإسهام- تتلقى إسهاماً وظيفياً مقابلاً من الاتجاهين، وبالتالي أي توتر أو خلل في أداء السلطة أثناء تأديتها وظيفتها أو فشلها في هذا الأداء أو تأدية دورها الوظيفي أقل من المستوى المطلوب، يترك ذلك تأثيرات على البناء السياسي ككل<sup>1</sup>.

### المنهجية:

الإجابة تقتضي بالضرورة التطرق لسلطات الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية كنموذج من خلال المنهج التالية:

الفقرة الأولى: للرئيس سلطة المبادرة في صنع سياسة خارجية.

أولاً: سياسة البيانات والمبادرات.

ثانياً: اقتراح تشريعي لإدارة التشريع.

الفقرة الثانية: سلطة الرئيس التنفيذية في صنع السياسة الخارجية.

أولاً: حق الرئيس الأمريكي في الاستجابة للأحداث الدولية.

---

1- يعرف الدور في علم الاجتماع: "أنه شبكة من الأوضاع والمراكز المترابطة مع بعضها، والتي يمارس الأفراد من خلالها أدوار بطبيعتها التوقعية والمعيارية، وهي صورة بينها الفاعلون الاجتماعيون لمراكزهم في البناء الاجتماعي بناء على قدراتهم وإمكانياتهم التي تؤهلهم بأن يلعبوها في المجتمع، وهو أيضاً بناء فكري قائم على أسس علمية ومنهجية، وعليه فإن الدور هو صورة واقعية وممكنة لمراكز الفاعلين. للمزيد، انظر: محمد شتا، مقدمة في إطار علم الاجتماع السياسي، دار النهضة، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 1999، صفحة 16 وما بعدها. كذلك يمكن الرجوع إلى: موريس ديفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 2001، صفحة 146.

## ثانيا: طبيعة العلاقة بين الرئيس ومجلس الأمن القومي.

### الفقرة الأولى: للرئيس سلطة المبادرة في صنع سياسة خارجية.

يقصد بسلطة المبادرة حق الرئيس الأمريكي في اتخاذ قرارات من شأنها أن تخلق سياسة جديدة، تجعل من ترتيب قضية ما في أعلى درجات سلم أولويات السياسة الخارجية، فالوصف الموجز في الدستور الأمريكي لسلطات الرئيس الخارجية الذي تتضمنه المادة الثانية في فقرتها الثانية والثالثة من الدستور، تخول الرئيس صلاحية صنع القرار في السياسة الخارجية، وصلاحية اتخاذ القرار. حيث تنص الفقرة الثانية في بندها الثاني على "تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته عقد معاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له أن يرشح، وبمشورة مجلس الشيوخ وموافقته أن يعين سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين". وتنص الفقرة الثالثة على أنه "يزود الرئيس الكونغرس من وقت لآخر، بمعلومات عن حال الإتحاد ويقدم له للدراسة توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة..."، وعليه أن يستقبل السفراء والوزراء المفوضين الآخرين، كما عليه أن يراعي بأن تنفذ القوانين بإخلاص وأن يشمل بتكليفه جميع موظفي الولايات المتحدة".<sup>1</sup>

توضح الممارسة الدستورية للفقرات المستقاه من المادة الثانية، أن الرئيس الأمريكي يمارس سلطة المبادرة لصنع سياسة خارجية من خلال سياسة البيانات والمبادرات الصادر عن الرئيس (أولا)، واقتراح يقدمه لإدارة التشريع (ثانيا).

### أولا: سياسة البيانات والمبادرات.

المقصود بسياسة البيانات، ذلك المنشور الذي يلقيه الرئيس الأمريكي أمام الأسرة الدولية داخل المنظمات الدولية، والبيان الختامي للاجتماعات المنعقدة بين رؤساء الدول بخصوص قضية معينة، يضع دولته في مسار عمل يحدد الإطار العام للسياسة الخارجية المفضلة بخصوص قضية محددة والأهداف العامة من تلك السياسة، وبالرغم من

<sup>1</sup> - منصف السليمي؛ صناعة القرار السياسي الأمريكي؛ الطبعة الأولى؛ مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس؛ عام 1999؛ صفحة 79.

عدم إلزامية البيانات السياسية من الناحية القانونية للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أننا نجد أساسها الدستوري في سلطة استقبال السفراء والوزراء المفوضين، لتعتبر الخطوة الأولى في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.<sup>1</sup>

وبإلقاء نظرة سريعة على تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام وتجاه قيام الدولة الفلسطينية بشكل خاص، تؤكد منذ ولادة القضية الفلسطينية عملياً حتى يومنا هذا، أن تلك السياسة تبلورت من خلال بيانات وتصريحات الرؤساء الأمريكيين الصادرة في ضوء المتغيرات الدولية. ولنأخذ أمثلة على ذلك.<sup>2</sup>

التصريح الصحفي لهاري ترومان بتاريخ 1945/8/4 القاضي بإدخال أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين، أمام التصريح الرئاسي الواضحة لحجر الأساس في التحرك الخارجي الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، اقتصر دور الكونجرس على تأييد و إنشاء لجان للمراقبة التنفيذ المشاريع المقترحة للتعامل مع القضية. قرر الكونجرس بتاريخ 1945/12/19 دعم تصريح هاري ترومان "السلام مقابل الهجرة اليهودية لفلسطين" بناء على القرار الصادر بالإجماع عن اجتماع الكونجرس رقم 67 بتاريخ 30 / يونيو 1922، المعلن عن موافقة الولايات المتحدة على هجرة 100 ألف يهودي إلى فلسطين. مما دفع بالسياسة الخارجية الأمريكية إلى التعامل مع الأرض الفلسطينية على أنها أرض بلا شعب. حتى وصول جيمي كارتر المعلن عن الخطوط العريضة لعملية السلام بتاريخ 16 مارس (أذار) 1977 القائمة على مقايضة الانسحاب الإسرائيلي من بعض الأراضي العربية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، مقابل الاعتراف العربي الكامل بإسرائيل.<sup>3</sup>

وفي مؤتمر صحفي في 12 أيار (مايو) 1977 قدم كارتر عرضاً أدق لماهية حل القضية الفلسطينية، وماهية الوطن الفلسطيني موضحاً «إن التحديد الدقيق لما يجب أن يكون عليه هذا الوطن، ودرجة استقلال الكيان الفلسطيني، وعلاقته بالأردن أو بأية دولة أخرى،... يجب أن تبلورها الأطراف المعنية. لكن من الواضح أن حصول

1 - محمد سليم السيد؛ التحليل العلمي للسياسة الخارجية؛ مجلة الفكر الاستراتيجي العربي؛ صادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية؛ العدد 140 إبريل 1999؛ صفحة 88.

2 - السيد شليبي؛ بين الدبلوماسية القديمة والحديثة؛ مجلة السياسة الدولية؛ العدد؛ 140؛ إبريل عام 2000؛ صفحة 48.

3 - فواز جرجس؛ السياسة الخارجية الأمريكية؛ كيف تصنع ومن يصنعها؛ مجلة المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات العربية؛ العدد 23؛ يوليو 1998؛ صفحة 15.

الفلسطينيين على وطن وحل مشكلة اللاجئين، أمر ذو أهمية كبرى». صحيح بأن تصريح كارتر جاء بتغيير، إلا أنه حصر القضية الفلسطينية في اللاجئ الفلسطيني، وضرورة توطينه بدلاً من عودته.<sup>1</sup>

أما مبادرة ريغان المعلن عنها خطابياً بتاريخ 1982/9/2 الراضة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، والراضة إلى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل في نفس الوقت، وهو ما يعني بأن المبادرة تركت الباب مفتوحاً لخيارات أخرى في المفاوضات التي ستجري بين الأطراف المعنية حول مستقبل الأراضي الفلسطينية بعد الفترة الانتقالية التي تحدثت عنها المبادرة. أعلن الخطاب عن تغيير في زاوية النظر الأمريكية للقضية الفلسطينية والتي كانت بمثابة الخطوة الأولى في التخطيط لمشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال التسوية السياسية الأمريكية كخيار وحيد لحل الصراع والمفاوضات متعددة الأطراف الطريق الوحيد لتلك التسوية، بدلاً من التعامل مع القضية على أساس مشكلة لاجئين فقط، بدء الحديث عن حكم ذاتي للفلسطينيين، وحل التعامل المباشر مع القيادة الفلسطينية محل التعامل غير المباشر؛ استمرت تلك السياسة حتى نهاية حكم الديمقراطي بل كلينتون.<sup>2</sup>

طرحَت الإدارة الأمريكية للمرة الأولى موقفاً متكاملاً وبأفق سياسي للمسألة الفلسطينية في إطار حل الدولتين، من خلال تصريح بوش الصحفي بتاريخ 1 أكتوبر 2001 المعلن لموافقة أمريكا على قيام دولة فلسطينية، وهو ما أكدته في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2001/11/9 \_ الذي أصدر بشأنه مجلس الأمن القرار رقم 1397\_ قائلاً: "إطار الحل موجود، وهو مبني على المبادئ الجوهرية لقراري مجلس الأمن 242 و338 المبنية على مفهوم الأرض مقابل السلام (دون الإشارة إلى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967) إن نشاطات الاستيطان الإسرائيلي تقوض وبشكل جذري الثقة والأمل لدى الفلسطينيين، وهي تستبق وتعرقل نتائج المفاوضات، ومن خلال ذلك تشل فرص تحقيق السلام والأمن الحقيقيين. لقد عارضت الولايات المتحدة ومنذ وقت طويل نشاطات الاستيطان وانسجماً مع تقرير اللجنة التي ترأسها السناتور جورج ميتشل يجب وقف نشاطات الاستيطان ومن أجل الفلسطينيين والإسرائيليين

<sup>1</sup> - جاينس تيري؛ دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات العربية؛ العدد 261؛ نوفمبر 2000؛ صفحة 36.

<sup>2</sup> - Bell, Coral. The Reagan Paradox, US Foreign policy in the 1980's. Rutgers. University press. New Brunswick, - 2 9.9New Jersey. 19

معاً، على إسرائيل أن تكون مستعدة لإنهاء احتلالها، انسجماً مع المبادئ المتضمنة في قراري مجلس الأمن 242 و338، وأن تقبل بدولة فلسطينية قابلة للحياة". وبالمقابل يجدد الخطاب وصم الانتفاضة والمقاومة بالعنف والإرهاب ويطالب القيادة الفلسطينية أن تعتقل وتحاكم وتعاقب.. الذين يقومون بهذه الأعمال، وعلى الإرهاب والعنف (الفلسطينيين طبعاً!) أن يتوقفوا، وأن يتوقفوا الآن.. على القيادة الفلسطينية أن تنتهي العنف، وأن توقف التحريض.<sup>1</sup>

ضمنيا لم تشكل هذه الرؤية تغييرا ايجابيا في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، حيث جاءت إشارة بوش إلى الدولة الفلسطينية خالية من تفاصيل تتعلق بحدود الدولة (حدود 1967) أو بسيادتها، بل إنها لم تتطرق إلى أكثر القضايا المصيرية (قضيتي اللاجئين والقدس). هذا بالإضافة إلى حديث بوش عن "دولة مؤقتة الحدود"، وعليه فإن حدود الدولة الفلسطينية بحسب إشارة بوش إليها، أحيطت بالغموض عند حديثه عن إنهاء إسرائيل الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وعن عودتها إلى حدود آمنة ومعترف بها.<sup>2</sup>

المسكوت عنه في خطاب بوش الإبن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 9/11/2001 أعلنه ترامب في خطابه بتاريخ 6/12/2017 حيث أعلن أن القدس عاصمة لليهود غير قابلة للتجزئة ونقل السفارة الأمريكية للقدس بدلا من تل أبيب وبذلك قوض حل الدولتين.<sup>3</sup>

يتضح من خلال ما سبق أن هناك تغير شكلي في السياسة الخارجية الأمريكية مع ثبات المضمون والمحتوى، فتزامن مبادرة الرئيس الأمريكي لهجرة اليهود إلى الفلسطينية مع ظهور الولايات المتحدة كقوة أولى في العالم، كان ضرورة أمنية وخطوة استراتيجية أولى للفرض السيطرة على العالم العربي وتأكيد على مكانتها الدولية، بعد الخروج منتصرة من الحرب العالمية الثانية، أما مبادرة جيمي كارتر فقد جاءت في ظل سياسة عملية الاحتواء وفي ظل نظرية

<sup>1</sup>- شاعر النابلسي، المحافظون الجدد والبراليون الجدد بين الواقع و مهامات الغوغاء؛ مجلة المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية؛ العدد 385 ديسمبر؛ عام 2008؛ صفحة 84.

<sup>2</sup>- نعم تشومسكي؛ الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم؛ ترجمة سامي الكعكي؛ الناشر، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع- بيروت؛ الطبعة الأولى، عام 2004؛ صفحة 96.

<sup>3</sup> - U.S. Embassy and consulates in Italy; Statement by President Trump on Jerusalem; December 6, 2017 <https://it.usembassy.gov/statement-president-trump-jerusalem-december-6-2017/>.

"المنحدر المنزلق" التي تعني سقوط دولة عربية في إيديولوجية ستسقط كل الدول الأخرى واحدة تلو الأخرى في تلك الإيديولوجية، بينما ظهر أثر متغير الخصائص الشخصية في سياسة ريغان وبوش الابن، ويصنف كلا منهم في قائمة الشخصية المنغلقة، تتميز شخصيتهم بالنزعة إلى السيطرة على المرؤوسين، النزعة إلى استعمال المفاهيم النمطية، مع رؤية ثابتة للعالم السياسي على أنه مكون من أصدقاء أو أعداء.<sup>1</sup>

### ثانيا: اقتراح تشريعي لإدارة التشريع.

لم ينظم الدستور الأمريكي مرحلة اقتراح القوانين بنص تشريعي حاسم، إلا أن الرأي الراجح والمستقر وفقا لدراسات الدستورية حول النظام الأمريكي، أن الحق في تقديم اقتراح قانون للكونجرس وحده، بناء على نصي المادة الأولى في فقرتها الأولى والبند الأول من الفقرة السابعة.<sup>2</sup>

هذه السلطة المخولة للكونجرس لا يمكن التسليم بها على إطلاقها، فهناك دور غير مباشر يمارسه الرئيس في اقتراح معظم القوانين التي تصدر في الولايات المتحدة، فبالإضافة إلى أن الدستور الأمريكي جاء خاليا من أي نص صريح أو ضمني يمنع على الرئيس ممارسة هذا الحق، نصت المادة الثانية في فقرتها الثالثة على أن "يزود الرئيس الكونغرس من وقت لآخر، بمعلومات عن حال الاتحاد، ويقدم له للدراسة، توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة،...."<sup>3</sup>.

سكوت الدستور عن الكيفية أو أسلوب معين يلزم الرؤساء الأمريكيين بإتباعه عند وضع توصياتهم للكونجرس وإحاطته بالمعلومات اللازمة عن وضع أمريكا وما تحتاجه من تشريعات، أعطى الحق ضمنا للرؤساء الأمريكيين باختيار الأسلوب والتوقيت في تقديم تلك المعلومات. وقد دأب الرؤساء الأمريكيين على أسلوبين في هذا الصدد:

1- دايارا جوين؛ الفوضى التي نظمها- الشرق الأوسط بعد العراق؛ ترجمة بسام شيجا؛ دار العربية للعلوم ناشرون؛ الطبعة الأولى، عام 2008؛ صفحة 104.

2- حمدي السعدي؛ الوظيفة التنفيذية للرئيس في النظام الرئاسي؛ الناشر دار عطاء للطباعة والنشر- القاهرة؛ الطبعة الأولى؛ عام 2003؛ صفحة 156.

3- قادري عبد الرحمن؛ الوجيز في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. النظم السياسية؛ الطبعة الثالثة؛ دار النشر المغربية- الدار البيضاء؛ عام 1989؛ صفحة 194.

**الأسلوب الأول:** الأسلوب المباشر ويأتي عن طريق.

\*رسالة أو خطاب سنويا للكونجرس يتم خلالها توجيه العملية التشريعية و اقتراح عدد من القوانين. \*رسالة الميزانية القومية يقوم الرئيس بتنظيم الأوضاع الاقتصادية ويقترح النفقات الفدرالية في مختلف مجالات السياسة العامة.

\* يحلل الرئيس في التقرير الاقتصادي السنوي الاتجاهات والمصاعب الاقتصادية.

**الأسلوب الثاني:** الغير مباشر مقتضاه أن يتم إعداد مشروع في مكاتب الهيئات التنفيذية ويجري تقديمه إلى أحد مجلسي الكونجرس بواسطة أحد الأعضاء المقربين من الرئيس.<sup>1</sup>

مارس الرؤساء الأمريكيين هذه السلطة في صنع سياسة خارجية تجاه القضية الفلسطينية، فالتعهدات التي تضمنتها رسالة بوش الابن إلى شارون بتاريخ 14 إبريل 2004 والتي عرفت باسم رسالة الضمانات الأمريكية، مثلت استجابة أمريكية كاملة موثقة رسمياً للتحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر، التي أبرز ما فيها ما يتعلق بقضايا التسوية النهائية؛ إذ التزمت الولايات المتحدة - الراعي الأساسي لعملية السلام - بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية دائمة ما لم يوافق الجانب الفلسطيني على ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية إلى إسرائيل، مثل كتلتي معاليه أدوميم وغوش عتسيون، حيث أكد الرئيس بوش في رسالة الضمانات على أنه "في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض ومن بينها المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية الموجودة بالفعل، فإنه من غير الواقعي أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي عودة كاملة إلى خطوط هدنة 1967، وقد وصلت جميع الجهود السابقة الرامية إلى التفاوض على حل من دولتين إلى النتيجة ذاتها". واستطرد قائلاً "إنه يبدو جلياً أنه ستكون هناك حاجة لإيجاد إطار متفق عليه وعادل ونزيه وواقعي من أجل حل

<sup>1</sup>- مرجع سابق: لاري إلويتز؛ نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ترجمة جابر سعيد عوض؛ الناشر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة العالمية- القاهرة؛ الطبعة العربية الأولى؛ عام 1996؛ صفحة 148.

لقضية اللاجئين الفلسطينيين كجزء من أى اتفاق يتعلق بالوضع النهائي من خلال تأسيس دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين هناك وليس فى إسرائيل".<sup>1</sup>

تملص بوش بطريقة غير مباشرة من جميع المبادرات الأمريكية السابقة، وإلغاء المرجعية الدولية لمفاوضات الحل النهائي<sup>2</sup>، لم يمنع الكونجرس الأمريكي من دعم الرئيس بوش، ففي إطار محاولات الكونجرس الأمريكي فرض سياسة الأمر الواقع على مدينة القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل التي تحدث عنها بوش في رسالة الضمانات، فقد منح الكونجرس التعهدات الأمريكية الموجودة في رسالة ضمانات بوش لشارون قوة قانونية، بإصداره قرار رقم 14 بتاريخ 19/أبريل 2005 صوت عليه بأغلبية ساحقة (407 مؤيدين، 9 نواب معارضين وامتناع 3) قدمه السيناتور سام براوبيك. ينتمى إلى الحزب الجمهوري، عن ولاية تكساس. ، وقد خلص القرار إلى أن:

1. القدس عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من 3 آلاف عام.
2. القدس مركزية لليهودية، وقد ذكرت في التوراة 766 مرة.
3. لكل دولة سيادية الحق في تحديد عاصمتها.
4. إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا تقيم فيها الولايات المتحدة سفارة في المدينة المعلنة كعاصمة ولا تعترف بالمدينة كعاصمة.
5. لن تعترف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية ما لم يعترف المجتمع الدولي بأن مدينة القدس موحدة هي عاصمة إسرائيل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - برينو تترتريه، "أربعة أعوام لتغيير العالم استراتيجياً بوش 2005-2008"، ترجمة د. قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، العدد 21 السنة الثامنة؛ شتاء 2005؛ صفحة 28.

<sup>2</sup> - سمير مرقس؛ الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة: الموقف من الشرق الأوسط والعراق؛ مجلة شئون عربية تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ العدد 129، ربيع عام 2007؛ صفحات 23-39. .

<sup>3</sup> - مرجع سابق: عزيز جبر، مذكره التقاهم الاستراتيجي الجديدة وتطور العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية مجلة الأرض، دمشق، السنة 10، العدد 142، شتاء 2006، صفحة 78.

أما فيما يتعلق بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين الوارد في رسالة ضمانات بوش والقائم على التوطين دون تحديد مكان التوطين هل هو الدولة الفلسطينية المستقبلية أم دول المهجر، فقد عمل الكونجرس على توضيح ذلك الغموض حين اصدر قرار رقم 1765 الذي يقضي بضرورة عملية إحصاء عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا ونزحوا على التوالي عامي 1948 و1967، يقضي بإعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، بحيث يقتصر على الجيل الأول من اللاجئين الذين طردوا عنوة من مدنهم وقراهم في حرب النكبة 1948.

والمعنى هنا متضمن وواضح، وهدفه أيضا صريح وواضح. يشمل القرار فقط الأحياء من اللاجئين الذين غادروا قبل أربعة وستين عاما، ولا يشمل أبناءهم أو أحفادهم. وهو بذلك محاولة أخرى قتلا للتاريخ. ووفقا لهذا التعريف، لا يتوقع بقاء أحد من اللاجئين الفلسطينيين على قيد الحياة بعد عقد من الآن. وبذلك يتم إقفال الملف نهائيا ولا تعود هناك ضرورة للإبقاء عليه، ووفقا لتقرير المتقدمين بالمشروع وبلغ عددهم ثلاثون عضوا بالكونجرس الأمريكي، بقيادة الجمهوري مارك كيرك، فإن عدد الأحياء من اللاجئين الفلسطينيين لا يتجاوز الثلاثين ألفا، جميعهم من الشيوخ. وهؤلاء وحدهم وفقا للمشروع الأمريكي، هم من يستحقون مساعدة "الأونروا". وبهذا يحقق دعاة المشروع هدفين في آن واحد. الأول إنكار وجود اللاجئين بعد عدة أعوام من هذا التاريخ جملة وتفصيلا. والثاني القيام بعملية تجويع وقتل لهؤلاء، ليصبوا في وضع يجبرهم على الرحيل من مخيماتهم والبحث عن مأوى في أي مكان، ولتصبح هويتهم الفلسطينية في مهب الريح. يؤكد صحة هذا التحليل، تضمن المشروع المقدم للكونجرس طلبا بتخفيض مساهمة الولايات المتحدة في دعم ميزانية الأونروا، تحت ذريعة الحفاظ على أموال دافعي الضرائب. وفي هذا السياق أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 31 أغسطس 2018 إمتناعها عن المساهمة بالميزانية الأونروا.<sup>1</sup>

**الفقرة الثانية: سلطة الرئيس التنفيذية في صنع السياسة الخارجية.**

<sup>1</sup> The Washington Institute for Near East Policy; جيمس ليندسي: فرصة ضائعة لأمريكا لتمويل الأمريكي ل الأونروا؛ 02 سبتمبر <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/frst-dayt-laadt-altmwyl-alamryky-l-alawnrwa.2021>

اعتبرت نماذج نظرية صنع القرار الخارجي مرحلة التنفيذ، المرحلة الأخير في عملية صنع القرار الخارجي، وهي المرحلة التي يتم فيه تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات ملموسة، أي تتضمن عملية التنفيذ كل ما يرتبط بمخرجات السياسة الخارجية.<sup>1</sup>

وبالرغم من أهمية مرحلة التنفيذ بسبب توقف نجاح أو فشل السياسة المفضلة على الأدوات والتوجهات المختارة للتنفيذ، وعلى مدى قدرة تلك الأدوات والتوجهات على تحقيق الأهداف المرجوة، أي مدى إدراك وحدة التنفيذ للتوازن بين السلطة القومية في مقابل المصلحة القومية، إلا أن الدستور الأمريكي أناط في مادته الثانية من الفقرة الأولى في بندها الأول السلطة التنفيذية برئيس الدولة، وفي فقرتها الثانية من بندها الأول، وضع العسكرية الأمريكية تحت سلطة الرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، له الحق في إرسال القوات إلى خارج البلاد للمشاركة في حروب غير معلنة أو لحفظ الأمن في بؤر التوتر والصراع، كاستجابة للأحداث الدولية، حتى عندما يضع الكونغرس سياسة التنفيذ من خلال التشريعات، يبقى حق التنفيذ مقتصر على الرئيس الأمريكي لأنه يمتلك حق تفسر وتطبق مختلف أحكام القانون.<sup>2</sup>

وعليه تتخذ سلطة الرئيس التنفيذية في صنع السياسة الخارجية مظهرين، يتمثل المظهر الأول في الاستجابة للأحداث الدولية، ويتمثل الثاني في طبيعة العلاقة بين الرئيس ومجلس الأمن القومي.<sup>3</sup>

### أولاً: حق الرئيس الأمريكي في الاستجابة للأحداث الدولية.

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في سلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من الوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي وقد تكون تلك الحوافز ذات طابع تعاوني أو ذات طابع عدواني،

<sup>1</sup> - حمدي السعدي؛ الوظيفة التنفيذية للرئيس في النظام الرئاسي؛ الناشر دار عطوة للطباعة والنشر - القاهرة؛ الطبعة الأولى؛ عام 2003؛ صفحة 123.

<sup>2</sup> - The Separate Realities of Bush and Kerry Supporters, The PIPA/Knowledge Networks Poll, The American Public on International Issues, October 21, 2004, Program on International Policy Attitudes, P. 8.

<sup>3</sup> - سعاد محمد محمود. العلاقات الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي: دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية. (رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005).

تضطر الدولة أمام تلك الحوافز إلى التصرف بشكل يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز. ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة (س) تجاه الدولة (ص) نتيجة لسلوك الذي استقبلته الدولة (س) من الدولة (ص)، وذلك في إطار عملية "الحافز\_ الاستجابة"<sup>1</sup>.

وبالرغم من أن التطور السريع لأحداث القضية الفلسطينية لا تشكل تهديدا مباشرا على أمن أمريكا، إلا أنها تلقى استجابة سريعة؛ استجابة تحدد السياسة المفضلة للتعامل مع تلك الأحداث. ونتيجة لسرعة التحرك المطلوبة من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تطورات القضية الفلسطينية، وبناء على حجم المعلومات الضخمة التي يوفرها المكتب التنفيذي للرئيس مقارنة بحجم معلومات التي يتوفر عليها الكونجرس الأمريكي تأتي تلك الاستجابة من الرئيس الأمريكي لتكون من أهم قنوات الرئيس في صنع السياسة تجاه القضية الفلسطينية. (مثال رد الفعل الأمريكي على دخول حماس الانتخابات التشريعية، وفوز بها).

وهنا يلعب متغير البيئة النفسية للقائد السياسي\_ الإدراك والتصورات والعقائد\_ دورا مهما في صنع السياسة الخارجية، وفي هذا السياق وجد "لويد ايتردج" أن هناك بعدين رئيسيين من دوافع الفرد يؤثران في نوعية السياسات الخارجية التي يدافع عنها الفرد، وهما السيطرة على المرؤوسين **DOMINANCE OVER SUBORDINATES**، والانفتاح على البيئة الاجتماعية **EXTIOVERION**، وقد وجد "ايتردج" أن الشخص الذي يميل إلى السيطرة على المرؤوسين هو ذاته الشخص الذي يدافع عن سياسات خارجية تنطوي على استعمال العنف العسكري-والتهديد باستعمال السلاح، كما أن الشخص المنفتح على مجتمع الأصدقاء المحيط به هو نفسه الشخص الذي يفضل تبني سياسات خارجية تنطوي على التفاوض والحلول الوسط.<sup>2</sup>

وفي دراسة ثانية حللت مارجریت هيرمان أثر الخصائص الشخصية لعشرة رؤساء أمريكيين سياسيين على سياساتهم الخارجية وقد ركزت على الخصائص المتعلقة بالقومية، والاعتقاد في القدرة على السيطرة على الأحداث، والتركيب

Allison, Graham and Philip Zelikow. 1999. Essence of a Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis, 2nd - 1 Edition. Little Brown. [Models 2 (Organizational Behavior) and 3 (Governmental Politics)]: pp. 143.

-Lloyd Etheredge" personality effects on American foreign policy, 1898-1968; Atest of Interpersonal Generalization Theory" American political Science Review, 72 (2), pp 434-451.

الذهني، وجدت أن القادة الذين يتصفون بقوة البعد القومي، والاعتقاد في القدرة على السيطرة، والتبسيط الذهني للأحداث أكثر ميلا إلى السلوك العدواني الخارجي؛ واختارت هيرمان في دراسة ثالثة ست من الدوافع والخصائص الشخصية للقادة السياسيين وهي:- \*الدافع القومي \* الحاجة إلى القوة \* الحاجة إلى الانتماء \* والنظرة المفهومة للعالم الخارجي \* واعتقاد القائد بقدرته على ضبط الأحداث \* والثقة بالآخرين. وقد افترضت هيرمان أن تلك الدوافع والخصائص الستة تشكل توجيهين رئيسيين مختلفين نحو السياسة الخارجية، التوجه الأول المستقل، ويتضمن دافعا قوميا قويا، واعتقادا في القدرة على ضبط الأحداث، وحاجة إلى القوة، وعدم الثقة بالآخرين، وسطحية النظرة للعالم الخارجي، ومن ثم فإن توجه السياسة الخارجية لذلك القائد يكون عمل أحادي أي فردي. أما التوجه الثاني وهو المشارك، فإنه يعني دافعا قوميا محدودا، وعدم الاعتقاد في قدرة السيطرة على الأحداث ودافعا قويا للانتماء وثقة كبيرة بالآخرين. وقد وجدت هيرمان إن هذين التوجهين يؤثران تأثيرا كبيرا على مضمون وأسلوب السياسة الخارجية للقادة السياسيين، وخصوصا على مستوى ميله إلى العمل المنفرد أو العمل الجماعي بالسياسة الخارجية. والذي يؤثر بدوره في اختيار أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المفضلة.<sup>1</sup>

سلطة الاختيار بين بدائل التنفيذ التي يمتلكها الرئيس الأمريكي ودور متغير البيئة النفسية للرئيس في ممارسة تلك السلطة، لا يعطي الرئيس الحق في تغيير أهداف السياسة الخارجية والمصلحة القومية، ولا حتى سلطة المفاضلة بين الأهداف، فبالرغم من تغيير 47 رئيس أمريكي، إلا أنهم اشتركوا في ضرورة حفظ أمن إسرائيل كهدف أساسي لحماية الأمن القومي الأمريكي، واختلفوا في أدوات سياسة الانحياز وتوجهات تلك السياسة بين توجه فردي وتوجه المشاركة.<sup>2</sup>

### ثانيا : طبيعة العلاقة بين الرئيس ومجلس الأمن القومي. -National Security Council-

تأسس مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون 253\_80 بتاريخ 26 يوليو 1947، كردة فعل على أسلوب الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في إدارة السلطة التنفيذية، ظل نفوذ المجلس متواضعا في العقدين الأوليين من إنشائه إلى

1 - Margaret Hermann Leader personality and foreign policy behavior' in James Rosenau.ed Comparing Foreign Policies,(Beverly Hills, Sage,1974),pp.201.

2 - فواز جرجس؛ السياسة الخارجية الأمريكية؛ كيف تصنع ومن يصنعها؛ مجلة المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات العربية؛ العدد 23؛ يوليو 1998؛ صفحة 123.

أن تحول إلى مركز قوة فريد من نوعه في سبعينيات القرن المنصرم، بقيادة مستشاري الأمن القومي اللذين اتجهوا به نحو المأسسة العصرية ونعني بهم: هنري كيسنجر، برنت سكوكروفت، وزبيغنيو بريجنسكي، ومنذ تلك الفترة شهد نفوذ المجلس حالات مد وجزر، وشهدت بنيته التنظيمية تغييرات بتغير كل إدارة تقريباً، إلا أن التداخل بين السياسة الخارجية والأمن القومي، وبيروقراطية وزارة الخارجية وقوة البنية التنظيمية للمجلس دفعت الاتجاه السائد حالياً للقول بميل دفعة التنافس لصالح المجلس، وكجزء من المكتب التنفيذي التابع للرئيس يتمتع المجلس بحرية غير عادية بالمقارنة مع الوكالات الأخرى التي تتكون منها الإدارة الأمريكية، فلا مستشار الأمن القومي ولا غيره من أعضاء فريق عمل المجلس يصادق على تعيينهم مجلس الشيوخ، وبالتالي فإن المجلس ككيان قائم لا يخضع لإشراف مجلس الشيوخ، مع أنه يمارس حالياً العديد من مهام صناعة القرار الخارجي التي كانت حكراً على وزارة الخارجية، وبالفعل احتكر المجلس كل الأنشطة التي تود الإدارة الأمريكية القيام بها متخطية رقابة الكونجرس، لكن ما هي قنوات التي يترجم من خلالها مجلس الأمن قوته إلى نفوذ في صنع السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية؟ نتناول هنا دور مجلس الأمن القومي في فترة هنري كيسنجر، ودوره في فترة كونداليزا رايس، على اعتبار أن دور المجلس في كلا الفترتين كان مؤثراً على مسار القضية الفلسطينية.<sup>1</sup>

هناك نموذجين لمستشاري الأمن القومي الأمريكي، أحدهما يخدم الرئيس، والآخر يدير المؤسسة، في حالة النموذج الأول الذي يخدم الرئيس، يضعف دور المجلس كجسم تنسيقي، حيث يشارك مستشار الأمن القومي في صنع السياسة الخارجية، بوقوفه في كل لحظة إلى جانب الرئيس وبالإسرار إليه في أن يكون الأنا الثانية له، ومحط ثقته فيما تتعلق بالأمور الخارجية، وتعتبر كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي لبوش الابن خير مثال على ذلك، بينما يعمل النموذج الثاني والذي يمثله هنري كيسنجر على المشاركة في صنع السياسة الخارجية من خلال التحكم في لجان المجلس الوزارية، وإدارة عمليات التنسيق بين الوزارات التنفيذية الرسمية فيما بينها، والتنسيق بين الوزارات وبين الهيكل الغير رسمية.<sup>2</sup>

1 - دافيد ج. روثكوف؛ داخل الهيئة التي تدير العالم؛ سلسلة ترجمات مركز الزيتونة؛ الناشر فورين بوليسي؛ العدد 8 مارس 2005؛ صفحات 6-

8.

2 - منصف السلمي؛ صناعة القرار السياسي الأمريكي؛ مركز الدراسات العربي الأوربي- واشنطن؛ الطبعة الأولى، عام 1997، صفحة 66.

## النموذج الأول: حالة مستشار الأمن القومي الذي يدير المجلس.

تقدم إدارة ريتشارد نيكسون نموذجاً واضحاً لكيفية عمل مجلس الأمن في صنع السياسة الخارجية في حالة النموذج الأول، فيما كان هناك اتفاق بين الرئاسة ووزارة الخارجية فيما يتعلق بالنفوذ السوفيتي في "الشرق الأوسط" وأثره على المصالح الأمريكية فيها، فإنه كانت هناك اختلافات بصدد مواجهة هذا النفوذ حيث كان كيسنجر يرى بإمكانية ردع السوفيت من خلال منح التأييد والدعم الكامل لإسرائيل، بينما كان روجرز ووزارة الخارجية يعتبرون أن الارتباط الأمريكي الكامل بإسرائيل يؤدي إلى إضرار المصالح الأمريكية في البلدان العربية الصديقة ويعطي الفرصة للسوفيت لتدعيم نفوذهم في المنطقة.<sup>1</sup>

لقد لعب كيسنجر دوراً كبيراً في عرقلة جهود ومبادرات روجرز الذي كان كثيراً ما يستسلم لضغوط ومناورات هنري كيسنجر، ومع أن الشائع أن فشل روجرز في مبادرته يعود إلى إصرار إسرائيل على عدم الدخول في مفاوضات بسبب اتهامها لمصر بخرق اتفاقية وقف إطلاق النار وتحريك الصواريخ، فإن السبب الحقيقي يعوز إلى تحيز موقف الولايات المتحدة، لكون المشروع يتضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، وذلك بسبب ضعف روجرز الذي تبنى المبادرة وارتفاع أسهم كيسنجر الذي كانت له آراؤه المختلفة حول إدارة الصراع، وكان ذلك جزءاً من عملية تقليص اختصاصات روجرز ووزارته لحساب مجلس الأمن القومي وكيسنجر.<sup>2</sup>

رسم نيكسون لمستشاره للأمن القومي دوراً كبيراً في السياسة الخارجية حيث يذكر نيكسون "أن الرئيس يحتاج إلى أكثر من موظف كتابي ليشغل منصب مستشاره لشؤون الأمن القومي فهو يحتاج إلى شخص قوي يستطيع أن

<sup>1</sup> - مرجع سابق: فواز جرجس؛ السياسة الخارجية الأمريكية؛ كيف تصنع ومن يصنعها؛ مجلة المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات العربية؛ العدد 23، يوليو 1998؛ صفحات 96-100.

<sup>2</sup> - مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض؛ ترجمة خليل فريحات؛ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق، الجزء الأول؛ الطبعة الثانية، عام 1985؛ صفحة 33.

ينظم عملية اتخاذ القرار وأن يبلور القرارات السياسية وأن يلزم الجهاز البيروقراطي في الاتجاه الذي يريد، وإذا كان الرئيس يواجه الرئاسة بما يتخذه من قرارات فأن الجهاز البيروقراطي هو الجبهة الذي يحتك فيها أطار السيادة<sup>1</sup>

من هنا جاءت التعديلات والتطورات التي أدخلت على هيكل المجلس إلى تقوية وضع كيسنجر الذي تولى رئاسة الهيئة الخاصة بالتخطيط للأزمات التي أنشئت عام 1969 على مستوى وكلاء وزراء وكذلك لجنة مراجعة برامج الدفاع التي أقيمت عام 1970، وهكذا أصبح كيسنجر يرأس ثلاث مجموعات متخصصة هي المجموعة المسؤولة عن محادثات الأسلحة الإستراتيجية والمجموعة المسؤولة عن العمليات السرية للمخابرات فضلاً عن تلك المسؤولة عن الدراسات الخاصة بفيتنام. لقد حرص كيسنجر على ترؤس كل لجنة من هذه اللجان التي يمكنها أن تبحث أي موضوع يتعلق بالأمن والسياسة الخارجية دون العودة لكل أعضاء المجلس، ودون العودة لوزارة الخارجية، وفي هذا السياق يتحدث كيسنجر في كتابه هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية؟ "بغية تجنب المجابهات غير المحمودة داخل جهاز وزارة الخارجية قمت بإجراء اتصالات أنا والرئيس مع أهم القادة الأجانب بواسطة خطوط ربطت مباشرة غرفة العمليات في البيت الأبيض، بالبلاد الأجنبية دون مرورها بوزارة الشؤون الخارجية وهذا الأجراء أتبع منذ اليوم التالي لتولي نيكسون السلطة". ومن الأمثلة الواضحة على ذلك إدراك الرئيس المصري الراحل أنور السادات بكون كيسنجر وليس وليم روجرز هو المسؤول عن السياسة الخارجية، لذلك قام بفتح خط اتصال سري ومباشر مع كيسنجر دون روجرز.<sup>2</sup>

تمكن كيسنجر أن يعزل من يريد عزله وبقي هو الطرف المهيمن على كل الأمور فقد أتاح له ترؤس لجنة مراجعة الدفاع ممارسة الفيتو على البنتاغون بشكل أو بآخر وأيضاً لجنة الأربعين والتي من مهامها الإشراف على كل العمليات السرية لأجهزة المخابرات الأمريكية لتحكم في صنع السياسة الخارجية.

<sup>1</sup> - يقول نيكسون في مذكراته "خلال المئة وخمسين سنة الأولى من تاريخنا غالباً ما كان يقال أن الرئيس كان يرتدي أربعة قبعات كرئيس للدولة ، ورئيس للحكومة ، وكقائد أعلى للقوات المسلحة ، وكزعيم لحزبه السياسي . ومنذ الحرب العالمية الثانية أخذ الرئيس يرتدي قبعة خامسة أي قبعته كزعيم للعالم الحر" راجع بهذا الخصوص :مذكرات نيكسون، الحرب الحقيقية ، ترجمة وتقديم سهيل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر؛ الطبعة الأولى؛ عام 1983؛ صفحة 383.

<sup>2</sup> - راجع بهذا الخصوص : ماكس سكيور ومارشال كارتر؛ حكم أمريكا؛ ترجمة نظمي لوقا؛ الدار الدولية للنشر والتوزيع-بيروت؛ الطبعة الثانية، عام 1988؛ صفحة 138.

## النموذج الثاني: حالة المستشار الذي يخدم الرئيس.

أما في يتعلق بمجلس الأمن القومي في فترة جورج بوش الابن، من خلال استقراء الجدل الفلسفي بين مؤيدي سياسة بوش الأب الذين شكلوا في فترة ولايته فريقاً من الخبراء في السياسة الخارجية وعددهم 41 شخصاً على رأسهم مستشار الأمن القومي آنذاك برنت سكوكروفت ويعرفون بالتقليديين، وبين الذين يدعمون فكرة الحرب الإستباقية، ويبلغ عددهم 43 شخصاً على رأسهم، رونالد رامسفيلد، وديك تشيني ويعرفون "بالتغييرين". إنها حالة عميقة من الانقسام يصطف فيها البراغماتيون ضد المحافظين الجدد، وأنصار الرؤية العالمية ضد أنصار الرؤية الأحادية، والأشخاص اللذين شهدوا نهاية الحرب الباردة ضد الذين شهدوا بداية الحرب على الإرهاب.<sup>1</sup>

تعكس نسبية تطبيق مبدأ الحرب الإستباقية دور المجلس في تحديد نمط السياسة الخارجية وقدرته على ترجمة قوته إلى نفوذ وأن يكون الصوت المسموع لدى الرئيس، وهو من أكثر المبادئ التي ثار بشأنها الجدل، وفي هذا المناخ السياسي والصراع الدائر داخل الإدارة الأمريكية برزت كونداليزا رايس كمستشاره للأمن القومي في قلب الصراع الدائر بين معلمها التقليدي "سكوكروفت" وبين رئيسها التغيير "بوش الابن"، هذا الصراع ولد مراراً عدة احتكاكات وتوترات مع سكوكروفت، نتيجة لذلك أقصى هذا الأخير من دوائر صنع القرار بعد رفض إعادة تعيينه رئيساً للمجلس الرئاسي الاستشاري للاستخبارات الأمريكية.<sup>2</sup>

طرح مبدأ الحرب الإستباقية خلال حربي أفغانستان والعراق، وقد تم شن الحربين كعمل أمريكي انفرادي، مما أصبغ مبدأ بوش بطابع هجومي وبتفسير أحادي لمصادر التهديد، كما أن تجربة الاحتلال العسكري للدولتين مثلت عبئاً على المبدأ، وربما هذا هو ما يدفع البعض لاعتبار مبدأ بوش قد تآكل أو تصدع أو مات، وربما يكون المقصود هنا هو صعوبة تكرار تجربة الاحتلال العسكري الانفرادي بشكل خاص. وفي هذا السياق، يؤكد فرانسيس فوكوياما أن "عقيدة بوش تبدو متناقلة في فترة ولايته الثانية، ومن غير المحتمل أن يبقى لها تأثير دائم على السياسة الخارجية الأمريكية

1 - فواز جرجيس ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب؛ ورقة مقدمة الى حلقة نقاشية حول صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات الأمريكية؛ مركز دراسات الوحدة العربية في مقر مركز البحوث والتنمية والمستقبل - القاهرة؛ عام 1998؛ صفحة 15.

2- داود مراد؛ سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي؛ أطروحة دكتوراة غير منشور مقدمة الى كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد؛ عام 2006؛ صفحة 59.

في الإدارات المقبلة، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية. وأفضل طريقة لتقدير ما إن كانت عقيدة بوش ستطبق من جديد في المستقبل هو معرفة إلى أي حد ستكون الولايات المتحدة مستعدة للتدخل مرة أخرى بشكل انفرادي لإسقاط النظام في دولة مارقة تنشر السلاح النووي؟ الإجابة تأتي من إدارة بوش نفسها، التي تخلفت بعيدا عن المواجهات العسكرية مع كل من كوريا الشمالية وإيران لمصلحة مناهج متعددة الأطراف، مما يدل على أن عقيدة بوش لن تحيي ثانية.<sup>1</sup>

لكن في المقابل لا يرى آخرون أن مبدأ الحرب الاستباقية قد انتهى تماما لأن هذا المبدأ نفسه ليس مبدأ جديدا في العلاقات الدولية أو في السياسة الأمريكية؛ فكل رئيس كان يمتلك الخيار في الهجوم على عدو إذا ما اقتنع بأن جماعة أو نظاما يمثل تهديدا مباشرا وحالا على المواطنين أو المصالح الأمريكية. وفي السياق ذاته، فرق جون لويس جاديس بين "الاستباق" pre-emption و"الإجهاض" Prevention؛ على أساس أن الاستباق يعني القيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك شن هجوم (وهو أمر مشروع قانونيا)، أما "الإجهاض" فيعني بدء الحرب ضد دولة قد تفرض مثل هذه الأخطار عند مرحلة مستقبلية محددة. ويرى جاديس أن الجديد هو دمج إدارة بوش بين المفهومين، ويؤكد أن هذا المبدأ وجد ليبقى وأن الاستباق والإجهاض سيظلان قائمين في فترة بوش الثانية، ولكنه دعا إلى مزيد من الإقناع، لأن تدعيم النفوذ لا يستلزم القوة فقط ولكن يستلزم أيضا غياب المقاومة، أو بتعبير كلاوزفيتز "الاحتكاك"، وما يعنيه ذلك طبقا لجاديس أن إدارة بوش الثانية سوف تحاول مرة ثانية وثالثة الحصول على دعم متعدد الأطراف للاستخدام الاستباقي للقوة المسلحة الأمريكية.<sup>2</sup>

ومن الناحية الرسمية، لم يصدر عن إدارة بوش ما يلغي أو يبطل مبدأ الإجهاض أو "عقيدة بوش". ويلاحظ هنا أن هذه العقيدة لم يتم تطويرها من خلال وزارة الخارجية التي تقلص دورها في عهد كولن باول، وإنما من خلال وزارة الدفاع بالأساس، وتؤكد الوثائق العسكرية الصادرة عن وزارة الدفاع على التطوير والتعميق في "عقيدة بوش" من منظور التفكير العسكري، وتعميق النظريات التي ترسخ تلك الإستراتيجية، بل إن مختلف وثائق وزارة الدفاع تضع هذه العقيدة من

<sup>1</sup> - أكرم محمد عدوان؛ المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية . وقضية الصراع العربي الإسرائيلي 1967 - 2008؛ الناشر الجامعة الإسلامية- غزة؛ الطبعة الأولى، عام 2008؛ صفحة 262.

<sup>2</sup> - Rust, Michuel ,the sunset years of the neocons Insight on the 22 News, vol 1.9 Issue. 50. new world - 2 communication 2002.

المسلمات التي يجري تطوير القدرة الدفاعية والعسكرية الأمريكية على أساسها، ومن ثم سيظل العمل في وزارة الدفاع على هدي عقيدة بوش، لكن القرار السياسي بشأن الدخول في حرب استباقية لن يخضع لوزارة الدفاع بالأساس<sup>1</sup>.

إن ستنظ "عقيدة" بوش قائمة، ولكن ستكون هناك "نسبية" في تطبيقها، وهي تحتاج إلى حالات فجة وصارخة أو حالات على درجة من الضعف تمثل إغراء لواشنطن، ولن تكون عقيدة مطلقة تجاه كل الأعداء والتهديدات، وسيكون هناك تطوير من داخل العقيدة نزولا على وقائع عالم متغير، كما ستتقلص النزعة للاحتلال العسكري لاعتبارات عملية خاصة أن الأعداء التاليين (الصين، روسيا، كوريا الشمالية وإيران) ليسوا من الضعف الذي يمكن من تكرار تجربة العراق وأفغانستان، كما أنهم لا يتقدمون واحدا تلو الآخر بحسب جدول ورؤية الإدارة الأمريكية، وإنما بحسب أجندة ورؤية خاصة بهم، أي أن البيئات الإقليمية تأتي بتغييرات تعيد ترتيب الأجندة الأمريكية. ففي الفترة الأخيرة، حينما تعرضت سوريا للضغط الشديد بعد تقرير ميليس، صعدت إيران لهجتها ودخلت إلى الواجهة من خلال تصريحات الرئيس الإيراني بشأن نقل إسرائيل إلى أوروبا وإنكار المحرقة مما دفع بالمسألة النووية الإيرانية للواجهة، ففي الوقت الذي كانت تندفع فيه إدارة بوش نحو سوريا، اندفعت إيران نحو السباق. فكيف تستطيع الإدارة التعامل مع هدفين في الوقت نفسه، وضبط إيقاع الاستهداف، وما هو تأثير الهدف اللاحق على استقرار الهدف الأول، أخذا في الاعتبار ما يمكن أن يخلفه استهداف إيران على استقرار العراق، فالأهداف اللاحقة قد تؤدي إلى انهيار الأوضاع التي استقرت في هدف سابق، وأيضا أخذا في الاعتبار الحسابات الخاصة بدولة مثل إيران ذات المساحة التي تصل إلى أربع مرات حجم العراق، وذات سكان يصل عددهم إلى ثلاثة مرات حجم العراق وثاني أكبر دولة من حيث احتياطي النفط والغاز عالميا.<sup>2</sup>

1 - مرجع سابق: دايفيد ج. روثكوف؛ داخل الهيئة التي تدير العالم؛ سلسلة ترجمات مركز الزيتونة؛ الناشر فورين بوليسي؛ العدد 8 مارس 2005؛ صفحة 9.

2 - يفجيني بريماكوف؛ العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق؛ ترجمة عبد الله حسن؛ الناشر مكتبة العبيكان- الرياض؛ الطبعة الأولى؛ عام 2004؛ صفحة 95.

يتضح من خلال ما سبق بأن دور مجلس الأمن يتوقف على رؤية الرئيس للسياسة الخارجية وللعالم الخارجي، كما يتوقف على اختلاف دور مستشار الأمن القومي، ففي حالة التي يوجد فيها مستشار لخدمة الرئيس والوقوف إلى جانبه يضعف الدور المجلس كجسم تنسيقي، بينما يزداد دوره كصانع مستقل في حالة نموذج إدارة المؤسسة.

### خلاصة:

خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من التناوب السياسي لرؤساء الجمهوريين و الديمقراطيين على إدارة النظام السياسي الأمريكي إلى ثبات الانحياز واستمرارية دعم الإدارات الأمريكية لإسرائيل لضمان أمن إسرائيل بصفتها الحليف الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وذلك من خلال:

سلطة المبادرة لصنع سياسة خارجية عن طريق سياسة البيانات والمبادرات الصادر عن الرئيس والغير ملزمة من الناحية القانونية للولايات المتحدة الأمريكية، واقتراح يقدمه لإدارة التشريع وقد دأب الرؤساء الأمريكيين على أسلوبين في هذا الصدد: الأسلوب المباشر ويأتي عن طريق رسالة أو خطاب سنويا للكونجرس يتم خلالها اقتراح عدد من القوانين وتوجيه العملية التشريعية. والأسلوب الغير مباشر مقتضاه أن يتم إعداد مشروع في مكاتب الهيئات التنفيذية ويجري تقديمه إلى أحد مجلسي الكونجرس بواسطة أحد الأعضاء المقربين من الرئيس لتعتبر الخطوة الأولى في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وسلطة تنفيذ السياسة الخارجية من خلال قناة الاستجابة للأحداث الدولية وقناة طبيعة العلاقة التي تربطه بالمجلس القومي.

وبالتالي فإن سلطات الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية تتمثل في:

1. يملك سلطة تحديد نمط السياسة الخارجية المفضلة، سياسة عدوانية أو دبلوماسية.
2. يحدد طبيعة التوجه السلوكي انفرادي، أو مشاركة، والتي تجد أساسها الدستوري في سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي مسؤولية الوزارات أمامه، وحرية في طلب الاستشارة الخطية من الموظف الرئيسي في أي من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارته.

3. امتلاك الرئيس الأمريكي سلطة الاختيار بين بدائل التنفيذ التي يمتلكها الرئيس الأمريكي و يلعب متغير البيئة النفسية للرئيس دورا مهما في ممارسة تلك السلطة.
  4. يمتلك الرئيس سلطة تحديد هوية الفاعل الرئيسي في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية
  5. لا يحق للرئيس تغيير أو إلغاء أي هدف من أهداف السياسة الخارجية والمصلحة القومية، ولا حتى سلطة المفاضلة بين الأهداف، فبالرغم من تغير 46 رئيس أمريكي، إلا أنهم اشتركوا في ضرورة حفظ أمن إسرائيل كهدف أساسي لحماية الأمن القومي الأمريكي، واختلفوا في أدوات سياسة الانحياز وتوجهات تلك السياسة بين توجه فرداني وتوجه المشاركة.
- ويعود ذلك الانحياز والدعم المستمر والغير مشروط لعدة أسباب:

- 1) قدرة جماعات المصالح الموالية لإسرائيل على استيعاب المؤسسة التنفيذية<sup>1</sup>.
- 2) إسرائيل أداة إستراتيجية.
- 3) إسرائيل تجسيد لدولة جديدة يجب دعمها.
- 4) إسرائيل لكونها حضارة غربية.

---

<sup>1</sup> يقصد باستيعاب المؤسسة التنفيذية في النظام الأمريكي، قدرة جماعات المصالح اليهودية على التحكم في من يصل للرئاسة الأمريكية، وفي من يستبعد من دوائر المؤسسة التنفيذية، وتتبع تلك السلطة جزئياً من تأثير الناخبين اليهود على الانتخابات الرئاسية، فبالرغم من قلة عددهم بالنسبة إلى عدد السكان (فهم أقل من 3% من مجموع السكان)، إلا أنهم يدفعون أموالاً طائلة للحملات الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين. وقدرت صحيفة واشنطن بوست ذات مرة أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيون "يعتمدون على الأنصار اليهود لتزويدهم بما يبلغ 60% من الأموال". وعلاوة على ذلك، يتمتع اليهود بمعدلات تجمع عالية ويتمركزون في الولايات الرئيسية مثل كاليفورنيا، فلوريدا، نيويورك، وبنسلفانيا. ولأن للناخبين اليهود أهمية كبيرة في الانتخابات الختامية، يقطع المرشحون للرئاسة شوطاً بعيداً في عدم إثارة عدائهم. جون ميرشيمر؛ ستيفن والت؛ آرون فريدبغ؛ دنيس روس؛ شلومو بن عامي؛ زيغنيو برجيسكي؛ وجهات نظر حول النفوذ الإسرائيلي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية؛ ترجمة مركز الزيتونة- سلسلة ترجمات الزيتونة؛ مجلة فورين بوليسي؛ عدد 18 يوليو؛ عام 2006؛ صفحات من 1-15.

## مراجع اللغة العربية:

- (1) أكرم محمد عدوان؛ المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية . وقضية الصراع العربي الإسرائيلي 1967 - 2008؛ الناشر الجامعة الإسلامية- غزة؛ الطبعة الأولى، عام 2008؛ صفحة 262.
- (2) برينو ترتره، "أربعة أعوام لتغيير العالم استراتيجية بوش 2005-2008"، ترجمة د. قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، العدد 21 السنة الثامنة؛ شتاء 2005؛ صفحة 28.
- (3) جاينس تيري؛ دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات العربية؛ العدد 261؛ نوفمبر 2000؛ صفحة 36.
- (4) حامد ربيع؛ نظرية السياسة الخارجية؛ الناشر، مكتبة القاهرة الحديثة- مصر؛ الطبعة الأولى عام 1973؛ صفحة 83.
- (5) حمدي السعدي؛ الوظيفة التنفيذية للرئيس في النظام الرئاسي؛ الناشر دار عطوة للطباعة والنشر - القاهرة؛ الطبعة الأولى؛ عام 2003؛ صفحة 156.
- (6) حمدي السعدي؛ الوظيفة التنفيذية للرئيس في النظام الرئاسي؛ الناشر دار عطوة للطباعة والنشر - القاهرة؛ الطبعة الأولى؛ عام 2003؛ صفحة 123.
- (7) داود مراد؛ سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي؛ أطروحة دكتوراة غير منشور مقدمة الى كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد؛ عام 2006؛ صفحة 59.
- (8) دايارا جوين؛ الفوضى التي نظمها- الشرق الأوسط بعد العراق؛ ترجمة بسام شبحا؛ الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الطبعة الأولى، عام 2008؛ صفحة 104.
- (9) دايفيد ج. رونكوف؛ داخل الهيئة التي تدير العالم؛ سلسلة ترجمات مركز الزيتونة؛ الناشر فورين بوليسي؛ العدد 8 مارس 2005؛ صفحات 6-8.
- (10) دايفيد ج. رونكوف؛ داخل الهيئة التي تدير العالم؛ سلسلة ترجمات مركز الزيتونة؛ الناشر فورين بوليسي؛ العدد 8 مارس 2005؛ صفحة 9.
- (11) راجع بهذا الخصوص : ماكس سكي مور ومارشال كارتر؛ حكم أمريكا؛ ترجمة نظمي لوقا؛ الدار الدولية للنشر والتوزيع-بيروت؛ الطبعة الثانية، عام 1988؛ صفحة 138.
- (12) سعاد محمد محمود. العلاقات الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي: دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية. (رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2005).

- 13) سمير مرقس؛ الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة: الموقف من الشرق الأوسط والعراق؛ مجلة شئون عربية تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ العدد 129، ربيع عام 2007؛ صفحات 23-39 .
- 14) السيد شلبي؛ بين الدبلوماسية القديمة والحديثة؛ مجلة السياسة الدولية؛ العدد؛ 140؛ إبريل عام 2000؛ صفحة 48.
- 15) شاكر النابلسي، المحافظون الجدد والبراليون الجدد بين الواقع و مهناترات الغوغاء؛ مجلة المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية؛ العدد 385 ديسمبر؛ عام 2008؛ صفحة 84.
- 16) عزيز جبر، مذكره التفاهم الاستراتيجي الجديدة وتطور العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية مجلة الأرض، دمشق، السنة 10، العدد 142، شتاء 2006، صفحة 78.
- 17) علوية السيد؛ منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية: في اتجاهات حديثة في علم السياسة؛ مركز البحوث السياسية؛ مكتبة البحوث والدراسات السياسية؛ مكتبة النهضة المصرية- القاهرة- عام 1997؛ صفحة 121.
- 18) فواز جرجس؛ السياسة الخارجية الأمريكية؛ كيف تصنع ومن يصنعها؛ مجلة المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات العربية؛ العدد 23؛ يوليو 1998؛ صفحة 15.
- 19) فواز جرجس؛ السياسة الخارجية الأمريكية؛ كيف تصنع ومن يصنعها؛ مجلة المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات العربية؛ العدد 23؛ يوليو 1998؛ صفحة 123.
- 20) فواز جرجيس ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب؛ ورقة مقدمة الى حلقة نقاشية حول صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات الأمريكية؛ مركز دراسات الوحدة العربية في مقر مركز البحوث والتنمية والمستقبل - القاهرة؛ عام 1998؛ صفحة 15.
- 21) قادري عبد الرحمن؛ الوجيز في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. النظم السياسية؛ الطبعة الثالثة؛ دار النشر المغربية- الدار البيضاء؛ عام 1989؛ صفحة 194.
- 22) لاري إلويتز؛ نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ترجمة جابر سعيد عوض؛ الناشر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة العالمية- القاهرة؛ الطبعة العربية الأولى؛ عام 1996؛ صفحة 148.
- 23) محمد سليم السيد؛ التحليل العلمي للسياسة الخارجية؛ مجلة الفكر الاستراتيجي العربي؛ صادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية؛ العدد 140 إبريل 1999؛ صفحة 88.
- 24) مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض؛ ترجمة خليل فريحات؛ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق ، الجزء الأول؛ الطبعة الثانية ،عام 1985؛ صفحة 33.
- 25) مرجع سابق: فواز جرجس؛ السياسة الخارجية الأمريكية؛ كيف تصنع ومن يصنعها؛ مجلة المستقبل العربي؛ صادرة عن مركز الدراسات العربية؛ العدد 23؛ يوليو 1998؛ صفحات 96-100.

- (26) منصف السلمي؛ صناعة القرار السياسي الأمريكي؛ مركز الدراسات العربي الأوربي- واشنطن؛ الطبعة الأولى، عام 1997 ، صفحة 66.
- (27) منصف السلمي؛ صناعة القرار السياسي الأمريكي؛ الطبعة الأولى؛ مركز الدراسات العربي- الأوربي، باريس؛ عام 1999؛ صفحة 79.
- (28) نعوم تشومسكي؛ الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم؛ ترجمة سامي الكعكي؛ الناشر، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع- بيروت؛ الطبعة الأولى، عام 2004؛ صفحة 96.
- (29) ودودة بدران؛ تخطيط السياسة الخارجية: نظرية تحليلية؛ مجلة السياسة الدولية؛ العدد 169؛ عام 1992؛ صفحة 45.
- (30) يقول نيكسون في مذكراته "خلال المئة وخمسين سنة الأولى من تاريخنا غالباً ما كان يقال أن الرئيس كان يرتدي أربعة قبعات كرئيس للدولة ، ورئيس للحكومة ، وكقائداً أعلى للقوات المسلحة ، وكزعيم لحزبه السياسي . ومنذ الحرب العالمية الثانية أخذ الرئيس يرتدي قبعة خامسة أي قبعته كزعيم للعالم الحر " راجع بهذا الخصوص :مذكرات نيكسون، الحرب الحقيقية ، ترجمة وتقديم سهيل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر؛ الطبعة الأولى؛ عام 1983؛ صفحة 383.
- (31) يفجيني بريماكوف؛ العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق؛ ترجمة عبد الله حسن؛ الناشر مكتبة العبيكان- الرياض؛ الطبعة الاولى؛ عام 2004؛

#### مراجع اللغة الإنجليزية:

- 1) Allison, Graham and Philip Zelikow. 1999. Essence of a Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis, 2nd Edition. Little Brown. [Models 2 (Organizational Behavior) and 3 (Governmental Politics)]: pp. 143.
- 2) Bell, Coral. The Reagan Paradox, US Foreign policy in the 1980's. Rutgers. University press. New Brunswick, New Jersey. 1999.
- 3) Lloyd Etheredge" personality effects on American foreign policy, 1898-1968; Atest of Interpersonal Generalization Theory" American political Sciences Review, 72 (2), pp 434-451.
- 4) Margaret Hermann Leader personality and foreign policy behavior' in James Rosenau.ed Comparing Foreign Policies,(Beverly Hills, Sage,1974),pp.201.
- 5) Rust, Michael ,the sunset years of the neocons Insight on the 22 News, vol 1.9 Issue. 50. new world communication 2002.



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية

<https://journal.ziu-university.net>

30/10/2023

225-198 ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص

Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

- 6) The Separate Realities of Bush and Kerry Supporters, The PIPA/Knowledge Networks Poll, The American Public on International Issues, October 21, 2004, Program on International Policy Attitudes, P. 8.
- 7) YARED, Marc, "Les 10 Commandements des USA." Arabies, N°=193 Mars 2003.